منهج الإمام البخاري في تراجم وأسانيد كتاب الأيمان والنذور في صحيحه

أحمد يوسف ضميري*

تاريخ وصول البحث: 2024/3/21م تاريخ قبول البحث: 2024/6/5م

الملخص

تناولت الدراسة بمنهج استقرائي تحليلي منهج الإمام البخاري في تراجم وأسانيد كتابه الأيمان والنذور في "الجامع الصحيح المختصر المسند من أمور رسول الله-صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه" المشهور بـ "صحيح البخاري"، وذلك باستقراء كامل لكتاب الأيمان والنذور ومن ثم وصف ما توصل إليه الباحث من أهداف البحث التي تمثلت في معرفة منهج الإمام البخاري في تراجم كتاب الأيمان والنذور في صحيحه، واستنباط منهج الإمام البخاري في أسانيد الأحاديث المختلفة بكتابه الأيمان والنذور في صحيحه. وأبرز ما توصلت إليه الدراسة أن الترجمة الخبرية هي أكثر أنواع التراجم استخداماً عند البخاري في كتاب الأيمان والنذور؛ لدورها في توجيه المراد من الأبواب وتبين مقصده الفقهي، أما منهجه في الأحاديث التي أخرجها احتجاجاً، فيختصرها في الغالب لأنه يريد ذكر موطن الشاهد فيه، مع تقديمه لحديث الاحتجاج عالي السند على الأحاديث المعنعنة النازلة، مع أن الأحاديث المسندة المعنعنة هي الأكثر ذكراً في كتاب الأيمان والنذور وجميعها متصلة تفيد الاحتجاج كما خلصت الدراسة، ولكنها ليست بدرجة الأحاديث المتصلة بأداة التحديث.

الكلمات المفتاحية: الإمام البخاري، الصحيح الجامع، صحيح البخاري، مناهج المحدثين، الأيمان والنذور.

* باحث.

The Role of Palestinian Universities in Preparing their Students for the Knowledge Society

Abstract

This study aims to identify the role of Palestinian universities in preparing their students for the knowledge society. The sample of the study consisted of students of the last academic level in both the Islamic University of Gaza and Al-Aqsa University, and their number reached (320) male and female students, i.e. (4.24%). It came with a medium degree and a relative weight (66.84%), and it was found that there were no statistically significant differences about the Palestinian universities' role in preparing their students for the knowledge society from the point of view of their students, due to the study variables (sex, college, cumulative average), and there were statistically significant differences in the degree of Palestinian universities play their role in preparing their students for the knowledge society from the point of view of their students due to the university variable in favor of the Islamic University. In the light of the results, the researchers recommended the provision of financial support and grants for the dissemination of knowledge and practical research, interest in gifted students and training them in innovative knowledge.

Keywords: knowledge society, Palestinian universities, Students.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

يتحدث هذا البحث عن منهج الإمام البخاري في تراجم وأسانيد كتاب الأيمان والنذور في صحيحه، حيث يستعرض البحث منهج الإمام البخاري في تراجمه في المبحث الأول، ثم يستعرض منهج الإمام البخاري أيضاً مع أسانيد أحاديثه التي وردت في كتاب الأيمان والنذور في صحيحه وكيف تعامل معها في المباحث الأخرى. وقد قسمها الباحث إلى مباحث ومطالب؛ ليسهل علينا فهم منهج الإمام البخاري فيها.

مشكلة البحث:

1-ما منهج الإمام البخاري في تراجم وأسانيد كتاب الأيمان والنذور في صحيحه؟

2-كيف تعامل الإمام البخاري مع أسانيد الأحاديث في كتاب الأيمان والنذور؟

3-ما مدى حجية جميع الأحاديث التي أخرجها الإمام البخاري أهي قابلة للاحتجاج؟

منهجية البحث:

ارتكزت منهجية البحث على المنهج الاستقرائي، حيث استقرأ الباحث كتاب الأيمان والنذور استقراءً كاملاً، ثم سار الباحث على المنهج التحليلي في تحليل البيانات واستنباط المنهج الذي سار عليه الإمام البخاري أثناء إخراجه لأسانيد وتراجم أحاديث الأيمان والنذور بكتابه. وبعدها المنهج الوصفي في وصف ما توصل إليه الباحث من منهج والموجودة في مباحث ومطالب البحث، والنتائج التي اختتم بها البحث.

كما أن طبيعة البحث اقتضت العودة إلى بعض المراجع والمصادر التي تحدثت عن الإمام البخاري وتراجم صحيحه وبعض شروحات كتاب الأيمان والنذور في صحيح البخاري. ووثق الباحث هذا البحث وفقاً لقواعد منهج البحث العلمي.

أهداف البحث:

1-معرفة منهج الإمام البخاري في تراجم كتاب الأيمان والنذور في صحيحه.

2-محاولة استنباط منهج الإمام البخاري في أسانيد الأحاديث المختلفة بكتابه الأيمان والنذور في صحيحه.

3-تبيين الأحاديث القابلة للاحتجاج وغير قابلة للاحتجاج في كتاب الأيمان والنذور في صحيحه.

أهمية البحث:

1-الوقوف على منهج الإمام البخاري بتحليل لكتاب من كتب صحيحه؛ لكشف المزيد من منهج الإمام البخاري في صحيحه.

2-إيضاح منهج الإمام البخاري في تراجمه التي تعكس آراءه الفقهية في الأيمان والنذور، وتعكس موقفه من أسانيد أحاديثه التي أخرجها في كتابه، مع التنظيم لهذه التراجم وترتيبها الذي انعكس على الأبواب.

3-الكشف عن تفريق الإمام البخاري في معاملته بين الأحاديث المتصلة بأداة التحديث والأحاديث المعنعنة.

الدراسات السابقة:

لم أطلع على أي دراسة سابقة عن منهج الإمام البخاري في تراجم وأسانيد كتاب الأيمان والنذور في صحيحه، ولكن هناك العديد من الدراسات التي تحدثت عن منهج الإمام البخاري بشكل عام، من أهمها:

1-كافي، أبو بكر (2000م). ***منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها***. دار ابن حزم.

تحدثت تلك الدراسة عن منهج الإمام البخاري في رواة وأسانيد أحاديث صحيح البخاري بشكل عام دون التخصص في كل كتاب وباب من كتب صحيح البخاري وتتفق مع هذه الدراسة أن بعضاً من نتائجها تتفق مع ما توصلت إليه كرواية الإمام البخاري عن المدلسين وتحديداً الأعمش، ولكن هذه الدراسة بينت بشكل مفصل مع الأمثلة كيف روى له الإمام البخاري وما منهجه عند الرواية له باقتضاب وفقاً لحدود هذه الدراسة. فهي تتحدث عن منهج الإمام البخاري في كتاب الأيمان والنذور فقط بشكل تخصصي يبرز جميع منهج الإمام البخاري فيها، وهذا لا تجده في تلك الدراسة ولا غيرها وهذا الاختلاف الرئيسي بين الدراستين.

2- الكاندهلوي، محمد زكريا (2012). ***الأبواب والتراجم لصحيح البخاري***. (تحقيق: د. ولي الدين بن تقي الدين الندوي). دار البشائر الإسلامية للطباعة: بيروت.

تحدثت تلك الدراسة عن ذكر لأبواب وتراجم صحيح البخاري وشرح لها دون الحديث عن منهجها، فهي تتفق مع هذه الدراسة بذكر أبواب كتاب الأيمان والنذور وتختلف بعدم التطرق إلى منهج الإمام البخاري فيها، وعدم التطريق إلى منهجه في إسناد بعض الأحاديث التي اتخذها تراجم في كتابه، كما هو موجود في هذه الدراسة.

خطة البحث:

قسم الباحث دراسته إلى مباحث ومطالب، وهي:

المبحث التمهيدي: نبذة عن الإمام البخاري وصحيحه

المطلب الأول: نبذة عن حياة الإمام البخاري

المطلب الثاني: نبذة عن صحيح البخاري

المبحث الأول: منهج الإمام البخاري في تراجم كتاب الأيمان والنذور

المطلب الأول: تعريف الترجمة

المطلب الثاني: ترتيب الإمام البخاري تراجم كتاب الأيمان والنذور في صحيحه

المطلب الثالث: أنواع تراجم الإمام البخاري في كتابه الأيمان والنذور ومنهجهما فيها

المبحث الثاني: الأحاديث التي أخرجها الإمام البخاري احتجاجاً ومنهجه فيها

المطلب الأول: الأحاديث التي أخرجها الإمام البخاري احتجاجاً في كتاب الأيمان والنذور بصحيحه

المطلب الثاني: منهج الإمام البخاري في الأحاديث التي احتجاجاً في كتاب الأيمان والنذور بصحيحه

المبحث الثالث: الأحاديث التي أوردها في الصحيح مناقشةً للاحتجاج ومنهجه فيها

المطلب الأول: الأحاديث المعلقة في كتاب الأيمان والنذور ومنهجه فيها

المطلب الثاني: الأحاديث الموقوفة في كتاب الأيمان والنذور ومنهجه فيها

المطلب الثالث: الأحاديث المقطوعة في كتاب الأيمان والنذور ومنهجه فيها

المبحث الرابع: الأحاديث المرفوعة معنعنة السند في كتاب الأيمان والنذورومنهجه فيها

المطلب الأول: عدد الأحاديث المرفوعة معنعنة السند التي أخرجها الإمام البخاري احتجاجاً في كتاب الأيمان والنذور بصحيحه

المطلب الثاني: منهج الإمام البخاري في الأحاديث المرفوعة معنعنة السند التي احتجاجاً في كتاب الأيمان والنذور بصحيحه

الخاتمة: واشتملت على النتائج والتوصيات.

المبحث التمهيدي: نبذة عن الإمام البخاري وصحيحه

يتحدث هذا المبحث بنبذة عن حياة الإمام البخاري، ومن ثم يتطرق إلى تعريف موجز عن كتابه الجامع المسند الصحيح الذي يعتبر من أهم كتب الستة وأيضاً من أهم كتب السنة.

المطلب الأول: نبذة عن حياة الإمام البخاري.

الإمام البخاري اسمه: مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم بن الْمُغِيرَة بن بردزبه الْجعْفِيّ ويكنى بأبي عبد الله ، ولد يوم الجمعة سنة أربع وتسعين ومائة ببلدة بخارى، نشأ هذا العالم العلامة يتيماً وتربى مع والدته وإخوته وكان مهتماً بالعلم منذ صغره، فقد بدأ بالتعلم من شيوخ بخارى وعمره عشر سِنِين، ثم بدأت رحلته الحقيقية في العلم عندما خرج للحج مع أمه وأخيه أحمد، فَأَقَامَ هُوَ بِمَكَّة يطْلب الْعلم وَرجع أَخُوهُ أَحْمد مع والدته إِلَى بُخَارى، ليتفرغ بعدها لطلب الحديث في مكة، ثم زار المدينة والشَّام ومصر والجزيرة مرَّتَيْنِ، والْبَصْرَة أَربع مَرَّات، ثم أقام بالحجاز سِتَّة أَعْوَام، وَذهب مرات كثيرة إِلَى الْكُوفَة وبغداد مَعَ الْمُحدثين؛ لينهل علماً عظيماً واسعاً ظهر أثره بمصنفاته العديدة وأشهرها على الإطلاق وأهمها في جمع السنة النبوية ما يعرف بـ "صحيح البخاري". (ينظر: ابن حجر، (د.ت)، 1/77-478). وقد توفى الإمام العلامة في مدينة سمرقند سنة ست وخمسين ومئتين عن عمر 62 سنة. رحمه الله واسعة وأدخله فسيح جناته. (ينظر: البغداي، 2002م، 322/2).

المطلب الثاني: نبذة عن صحيح البخاري.

ألف الإمام البخاري العديد من الكتب، أهمها: "الجامع الصحيح المختصر المسند من أمور رسول الله-ﷺ- وسننه وأيامه"، وهو ما يطلق عليه اليوم بـ "صحيح البخاري" أو "الصحيح الجامع"، ذكر فيه الإمام العلامة المحدث سبعة آلاف ومئتان وخمسٌ وسبعون حديثًا (ابن الصلاح،1408هـ، ص163)، اختار أصحها وما توافق مع شروط الصحة من بين ستمئة ألف حديث كان قد سمعها (البغداي، 2002م، 334/2).

أما عن تقسيمات صحيحه، فقد قسم صحيحه إلى سبعة وتسعين كتاباً، وقسّم كل كتاب منها إلى عدد من الأبواب (ينظر: البخاري، 1422هـ، 172/9).

المبحث الأول: منهج الإمام البخاري في تراجم كتاب الأيمان والنذور:

وبعد أن تحدثنا بموجزٍ عن الإمام البخاري وصحيحه، نتحدث في هذا المبحث عن منهج الإمام البخاري في تراجم كتابه الأيمان والنذور، وذلك من خلال عدة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الترجمة

الترجمة، لغةً: من (تَرجمَ) بمعنى المُفَسِّرُ للسانِ (الفيروزآبادي، 2008، ص187). وترْجمَ الْكَلَام يعني: "بَيّنه ووضحه". (مصطفى وآخرون، (د.ت)، 83/1)

أما الترجمة اصطلاحاً: "عنوان الباب الذي تساق فيه الأحاديث". (الهندي،2010م، ص3)

وسبب إطلاقهم مصطلح الترجمة على عنوان الباب، ذكره ابن الصلاح بقوله: "وَقد أطْلقُوا على قَوْلهم بَاب كَذَا وَكَذَا اسْم التَّرْجَمَة لكَونه يعبر عَن مَا يذكر بعده" (ابن الصلاح،1408هـ، ص153).

المطلب الثاني: ترتيب البخاري تراجم كتاب الأيمان والنذور في صحيحه.

وبعد تمعن في تراجم كتابه الأيمان والنذور في صحيحه، فقد تبين أن الإمام البخاري له طريقتان في ترتيبه لتراجم كتابه:

الطريقة الأولى: ترتيب البخاري لتراجم كتابه من ناحية مصادر الترجمة، فمصادر الترجمة عنده: الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وتراجم كتبها من عنده.

فقد بدأ الإمام البخاري في أول ترجمة من تراجم كتابه بآية قرآنية، وهي قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ، وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة:89]

ثم استخدم البخاري قول النبي -ﷺ-: "وايمُ الله" (البخاري،1422هـ، 128/8)، كترجمة لثاني باب من أبواب كتابه الأيمان والنذور. وبعد البابين الأول والثاني كتب تراجم الأبواب من عنده وفقاً لمعطيات أحاديث الأبواب.

الطريقة الثانية: رتب الإمام البخاري تراجم كتابه من ناحية المضمون، حيث إن مضمون تراجم الأبواب جاء متناسقاً بنسق معين، فتراجمه لم تكن عشوائية أو عبثيه.

فقد بدأ الإمام البخاري في كتاب الأيمان والنذور بآية يوضح فيها أهم أحكام الأيمان والنذور. ثم أردف ذلك ترجمة مضمونها طريقة أيمان النبي -ﷺ- وأنها مباحة بالبابين الثاني والثالث.

أما التراجم من الباب الرابع إلى الثامن: تحدث عن أشكال الأيمان والنذور المحرمة.

وفي الباب التاسع إلى الثالث عشر: تحدث فيها عن أشكال الحلفان بالله وعزته وعظمته.

وفي الباب الرابع عشر إلى السادس عشر: تحدث عن أنواع الأيمان يمين اللغو واليمين عن نسيان يمين الغموس.

وفي الباب السابع عشر إلى الثاني والعشرين: تحدث عن أهم أحكام الأيمان بنوع من التفصيل.

وفي الباب الثالث والعشرين: تحدث عن النية في الأيمان، وأعتقد أنه قصد النية في الأيمان والنذور معاً.

وفي الباب الرابع والعشرين إلى الثلاث والثلاثين: فقد تحدث فيها عن النذور وأنواعها وأحكامها.

المطلب الثالث: أنواع تراجم الإمام البخاري في كتابه الأيمان والنذورومنهجهما فيها.

تقسم تراجم البخاري في صحيحه إلى عدة أنواع، وقد رتبها د. نور الدين عتر على النحو التالي: التراجم الظاهرة: وهي التي تطابق الأحاديث التي تخرج تحتها مطابقة واضحة جليلة. والتراجم الاستنباطية: والتي تحتاج إلى البحث والتفكير القريب أو البعيد لفهمها من خلال ربطها بمضمون الباب. والتراجم المرسلة: التي اكتفى فيها بلفظ (باب)، ولم يعنون بشيء. والتراجم المفردة: وهي تراجم لا يُخْرِجُ البخاري فيها شَيْئًا. (ينظر: عتر، 1985م، ص74)

وبعد البحث والتتبع للتراجم في كتاب الأيمان والنذور، وجدت أن الإمام البخاري استعمل ترجمتين اثنتين، هما: التراجم الظاهرة والتراجم الاستنباطية. ولم يستخدم التراجم المرسلة والتراجم المفردة في كتاب الأيمان والنذور؛ واعتقد أن سبب ذلك يعود إلى أن كتاب الأيمان والنذور كتاب فقهي؛ فهو بحاجة إلى التراجم لتبيين مقاصده الفقهية، ودليل ذلك ما قاله الكاندهلوي في شرحه للتراجم بكتابه "كتاب الأبواب والتراجم لصحيح البخاري": "باب لا تحلفوا بآبائكم.. ويستفاد بما ذكرت.. أن الحلف بالآباء والأمهات لا ينعقد يمينًا عند الأئمة الأربعة.. الإمام البخاري أشار بذكر الكفارة في حديث زهدم[1] وعدم ذكرها في حديث الحلف بالآباء أنه لا تكون الكفارة في الحلف بالآباء" (الكاندهلوي، 2012، 6/454-455).

كما أن كل باب من أبوابه فيه موضوع مميز مختلف عن الآخر. وأيضاً لصحة الأحاديث الواردة في صحيحه في هذا الكتاب، فالإمام البخاري إن لم يجد حديثاً صحيحاً لا على شرطه ولا على شرط غيره جعل ترجمة بابه مفردة كما قال ابن حجر: "وربما اكتفى أحيانا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه وأورد معها أثرا أو آية فكأنه يقول لم يصح في الباب شيء على شرطي" (ابن حجر، (د.ت)، (14/1).

وقد بلغت تراجم كتاب الأيمان النذور (33) ترجمة، منها: (27) ترجمة ظاهرة، و(6) تراجم استنباطية. وتفصيل ذلك كما يأتي:

الفرع الأول: الترجمة الظاهرة، وهي على أنواع:

1- الترجمة بآيات قرآنية: أي وضع الآية القرآنية عنواناً لبابه، وتبلغ أربعة تراجم.

ومنهج الإمام البخاري عند الترجمة بآيات قرآنية:

أ) أن يضع الآية القرآنية في أول باب لكتاب الأيمان والنذور، ليفتتح الكتاب في أول باب يحتوي على آية قرآنية.

ب) أن تكون الآية القرآنية ترجمة للباب من أجل أن تكون داعماً لما بعدها من أحاديث الباب، مثال: ما أورده من قوله تعالى: ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم﴾ [الأنعام:109]، وجاءت الأحاديث بعدها لتتحدث عن إبرار القسم.

ج) أن يترجم للآية القرآنية في أحد الأبواب من أجل أن يذكر الأحاديث التي تفسر هذه الترجمة أو الآية القرآنية. كترجمته لأحد أبوابه بقول الله تعالى: ﴿لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم﴾ [البقرة:255]، فقد جعلها الإمام البخاري ترجمةً لبابه، وجعل أول حديث بعد هذه الترجمة حديث عائشة -رضي الله عنها-: "أُنْزِلَتْ فِي قَوْلِهِ: لَا وَاللهِ، وَبَلَى وَاللهِ" (البخاري، 1422هـ، 135/8).

لا من التنبيه لأمر هام، هو أن الإمام البخاري كان أحياناً يضع الآيات القرآنية بعد عنوان أو ترجمة الباب؛ لتكون دليلاً شرعياً يعتمد عليه.

2- الترجمة بصيغة خبرية: من خلال عبارة تدل على مضمون الباب، وبلغت سبعة عشر ترجمة في كتاب الأيمان النذور، وهي أكثر أنواع الترجمة استخداماً في كتابه.

ومنهج الإمام البخاري فيها: أن الأحاديث التي تشير إلى معنى واحد فإنه يضع لها ترجمة خبرية عامة، وإذا كان هناك حديث يحتمل معنى مخصصاً يصعب إدراجه تحت أي باب، فإنه يضع له باب وتكون ترجمة خبرية خاصة. مثل: "باب من حلف أنْ لا يدخل على أهله شهراً وكان الشهر تسعاً وعشرين".

3- الترجمة بصيغة الاستفهام: وذلك بأن تكون مصوغة على عبارة من عبارات الاستفهام، وبلغ عددها ترجمتين من تراجم كتاب الأيمان والنذور.

وحاولت استنباط منهج واضح فيها، فتوصلت إلى أن الإمام البخاري استخدم هذا الأسلوب من أجل أن تَحوي الترجمة جميع مواضيع أحاديث الباب المختلفة. مثال: ترجمة باب "هل يدخل في الأيمان والنذور الأرض، والغنم، والزرع والأمتعة؟"، وأيضاً ترجمة بابه "كيف كانت يمين النبي ﷺ؟"، قد أدرج تحتها الإمام البخاري عدة أحاديث مختلفة، كل منها يتحدث عن صيغ أيمان النبي -ﷺ-.

فأول حديث ذكره "والذي نفسي بيده"، بعد ذلك حديث "والله وبالله وتالله"، وحديث "لا ومقلب القلوب". وهكذا استطاع الإمام البخاري أن يجمع الأحاديث التي تربطها رابط مشترك

بدلاً من أن يترجم باباً "لا ومقلب القلوب" ويضع حديثاً هناك، ثم يترجم بابا آخرا "والله وبالله وتالله" ويضع حديثاً آخراً هناك... الخ. وهدفه من ذلك، الاختصار لعدد كبير من التراجم.

4- الترجمة بصيغة الأمر: بأن تكون مصوغة على صيغة أمر، وقد وردت هذه الترجمة في ثلاثة أبواب من كتاب الأيمان والنذور. وهما: ترجمة الباب الرابع والثامن.

والملاحظ من منهجية الإمام البخاري أن مقصده من استخدامه لهذا النوع، هو التحذير الشديد لخطورة الفعل المحرم. مثل: "باب لا تحلفوا بآبائكم"، و"باب لا يحلف باللات والعزى"، و"باب لا يقول ما شاء الله وشئت".

5- اقتباس الترجمة من حديث الباب، وعددها أربعة تراجم من تراجم كتاب الأيمان والنذور.

ومنهج الإمام البخاري فيها –كما رصدت-:

أ) يجعل الترجمة اقتباساً من آية أو حديث موجودة في نفس بابه، مثل: الباب الحادي عشر من كتاب الأيمان والنذور "باب: عهد الله" وهي موجودة في الآية التي ذكرها في نفس الباب.

ب) أن يدل الاقتباس من الحديث على أصح ما في الباب من أحاديث. مثل: الباب الرابع "باب لا تحلفوا بآبائكم"، وهو مقتبس من أصح حديث موجود من أحاديث بابه الأربعة التي ذكرت في الباب.

ج) أن يرشدك الاقتباس على وجه الدلالة من الحديث الذي ذكره في بابه، مثل: ترجمة الباب الثاني من كتاب الأيمان والنذور، قول النبي ﷺ: "وايمُ الله"، حيث ذكر وجه الدلالة من الحديث الذي ذكره في الباب.

الفرع الثاني: الترجمة الاستنباطية في كتاب الأيمان والنذور في صحيحه، وبلغ عددها خمس تراجم، ومن خلال النظر والتمحيص نجد منهج الإمام البخاري كما يأتي:

ا) أن تكون الترجمة عبارة عن حكم شرعي استنبطه البخاري من أحاديث بابه، مثل: "باب من حلف على الشيء وإن لم يُحلَف"، إذ إنّ البخاري توصل إلى جواز الحلف على الشيء وإن لم يُحلَف، ودليل ذلك: ما رُوى مسنداً عن النبي ﷺعندما خلع خاتم الذهب وقال: "والله لا ألبسه أبداً" (البخاري، 1422هـ، 133/8)، إذ إنّ النبي -ﷺ- حلف من دون أن يأمره أحد.

ب) وأحياناً تكون الترجمة، لبيان رأي الإمام البخاري أو المسألة، مثل: "باب النية في الأيمان" وقد أورد الإمام البخاري تحته الحديث الذي رواه عن عمر بن الخطاب مرفوعا: "إنما الأعمال بالنيات..." (البخاري، 1422هـ، 140/8)، فإن الناظر في حديث الباب فإنه لا يجد حديثاً يدعوك

أن تنوي قبل الأيمان، ولكن الإمام البخاري روى الحديث ليدلل على أن النية لابد أن تكون في كل شيء، ومنها: الأيمان.

ج) مخالفة الترجمة لسياق أحاديث الباب، فمثلا: "باب الوفاء بالنذر"، فالترجمة تدعو للوفاء بالنذر ثم ذكر بعد ذلك قوله تعالى: "يوفون بالنذر" (سورة الإنسان:7)، ولكنك عندما تقرأ أحاديث الباب فإنك ترى الأحاديث تتحدث بموضوع النهي عن النذور، والأصل أن يضع الإمام البخاري عنوان بابه النهي عن النذور. بيد أن مراده –والله أعلم- الإشارة بأن أحاديث النهي مقصدها أنْ لا نقع في النذر، ولكننا إن وقعنا فيه –أي: في النذر- فلا بد من الوفاء به، فجمع الإمام البخاري بين عدة مواضيع في باب واحد.

وفي نهاية المبحث، أقدم صورة بيانية توضح نسبة استخدام الإمام البخاري لأنواع التراجم في كتابه الأيمان والنذور في صحيحه "صحيح البخاري" كما هو مبين في الصورة (1):

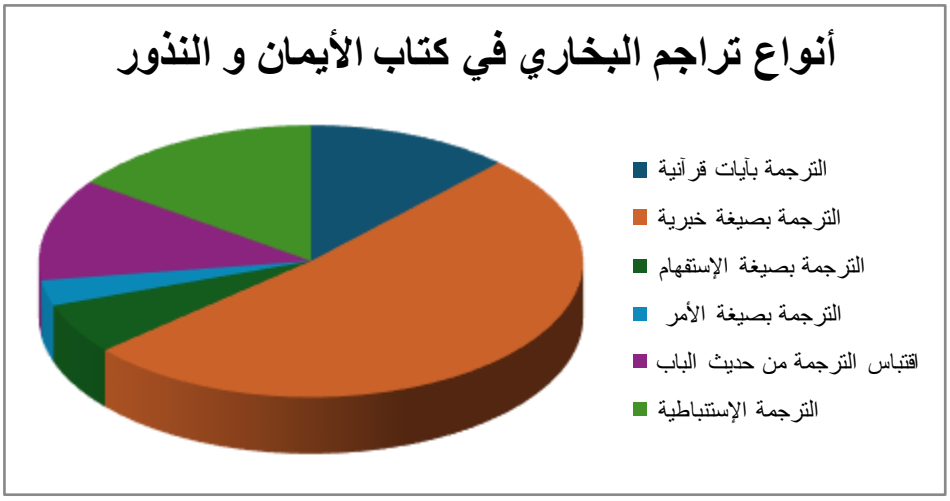

صورة (1)

المبحث الثاني: الأحاديث التي أخرجها الإمام البخاري احتجاجاً ومنهجه فيها

ويقصد بها: الأحاديث التي أخرجها الإمام البخاري بإسناد متصل عن شيخه إلى رسول الله -ﷺ-، وهي التي قصدها في تأصيل فقه الحديث الذي ترجم له.

ونستنبط ذلك من عنوان كتابه: (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ)، بخلاف المعلق غير الموصول، والمرسل، والموقوف في صحيحه، فله فيها نهجه الخاص غير الاحتجاج.

ومثال على الأحاديث المتصلة التي أخرجها الإمام البخاري للاحتجاج بها في كتاب الأيمان والنذور في صحيحه، قال الإمام البخاري: "حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الفَضْلِ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا الحَسَنُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، لاَ تَسْأَلِ الإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُوتِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُوتِيتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ وَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»". (البخاري، 1422هـ، 128/8).

المطلب الأول: الأحاديث التي أخرجها الإمام البخاري احتجاجاً في كتاب الأيمان والنذور بصحيحه

وبعد الاطلاع والبحث، وجدت الأحاديث الصحيحة المسندة المتصلة التي أخرجها الإمام البخاري احتجاجاً في كتاب الايمان والنذور بصحيحه (صحيح البخاري)، فهي تسعة أحاديث: حديث رقم 6622، وحديث رقم 6632، وحديث رقم 6648، وحديث رقم 6653، وحديث رقم 6655، وحديث رقم 6672، وحديث رقم 6705، وحديث رقم 6689، وحديث رقم 6692. (ينظر: البخاري، 1422هـ، 127/8-143).

المطلب الثاني: منهج الإمام البخاري في الأحاديث التي احتجاجاً في كتاب الأيمان والنذور بصحيحه

ويكمن منهج الإمام البخاري في الأحاديث التي أخرجها احتجاجاً، هي ما يلي:

1- اختصار متن الحديث بطريقة غير مخلة ليذكر موطن الشاهد منها فقط، كما أخرج الإمام البخاري في صحيحه في الحديث رقم 6672: "حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، قَالَ: قُلْتُ: لِابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺقَالَ: ﴿لاَ تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ، وَلاَ تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾[الكهف: 73] قَالَ: «كَانَتِ الأُولَى مِنْ مُوسَى نِسْيَانًا»" (البخاري، 1422هـ، 136/8).

فقد حذف الإمام البُخَارِيّ هُنَا أَكثر الحَدِيث فِي قصَّة مُوسَى مَعَ الْخضر عَلَيْهِمَا السَّلَام.

2- في الباب الثامن "باب لا يقول: ما شاء الله وشئت"، والباب الثالث والعشرين "باب النية في الإيمان" من كتاب الأيمان والنذور أورد البخاري فيه فقط حديثاً واحداً للاحتجاج، ولم يذكر أي حديث آخر ليناقشه.

3- لا يذكر الإمام البخاري أكثر من سند في أحاديث الاحتجاج، ولكنه يكتفي بسند واحد فقط. مثال: الباب الأول، فأحاديث الباب من رقم 6621، إلى رقم 6626 فيها عنعنة إلا حديثًا واحدًا وهو 6622 كله متصل مع بعضه بأداة التحديث، قال الإمام البخاري: "حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُوتِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُوتِيتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا» (البخاري، 1422هـ، 8/127-128).

4- تأتي بعض أحاديث الاحتجاج في أوائل الباب، ولكن بعد الحديث الموقوف المسند، مثال: الباب الأول. فأول حديث أخرجه الإمام البخاري ورقمه 6621 كان موقوفاً عَنْ عَائِشَةَ –رضي الله عنها- لكنه مسند. ثم أخرج أحاديث الاحتجاج بعد ذاك الحديث، كالحديث الذي رقمه 6622 قال الإمام البخاري: "حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ» (البخاري، 1422هـ، 8/127-128).

5- تأتي بعض أحاديث الاحتجاج مرتبة في الباب وفقاً لترتيب معنى الأحاديث في الباب، مثل: باب الخامس عشر، حيث بدأ الباب بآية "وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به" (سورة الأحزاب:5) بعدها ذكر أحاديث مناقشة للاحتجاج والتي تأتي بمعنى: أنه لا إثم عليك إن أخطأت بغير قصدٍ أو نسياناً منك، مثل: حديث 6664 إلى حديث 6671. (ينظر: البخاري، 1422هـ، 8/135-136)

بعد ذلك، أورد حديث الاحتجاج وهو موطن الشاهد في الباب، ورقمه (6672): "قَالَ: «كَانَتِ الأُولَى مِنْ مُوسَى نِسْيَانًا»" (البخاري، 1422هـ،136/8)، ويأتي بمعنى: لا حرج إذا وعدت ثم حنثت ناسياً لأن سيدنا موسى -عليه السلام- وعد أنْ لا يسأل الخضر، ولكنه نسي.

6- يكون حديث الاحتجاج عالي السند فيقدمه على غيره من الأحاديث المعنعنة النازلة، مثل: الباب ستة وعشرون "باب الوفاء بالنذر"، فالحديث الذي أخرجه الإمام البخاري ورقمه (6692): "حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الحَارِثِ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: أَوَلَمْ يُنْهَوْا عَنِ النَّذْرِ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ" (البخاري، 1422هـ،141/8). هو أعلى سنداً من بقية أحاديث الباب.

7- احتج الإمام البخاري بإسناد مصري، كما ذكر العيني في كتابه (عمدة القاري) عن حديث 6632، فقال: "كَانَ يحيى بن سُلَيْمَان كوفياً سكن مصر، وَعبد الله بن وهب مصري، وَكَذَلِكَ

زهرَة، وَهَذَا السَّنَد بِعَيْنِه ذكر فِي مَنَاقِب عمر بن الْخطاب رَضِي الله تَعَالَى عَنهُ، وَذكر من متن الحَدِيث" (العيني، (د.ت)، 192/23). وهذا من أجل انتفاء الشذوذ والعلة.

8- كرر الإمام البخاري الأسانيد القوية في صحيحه، فمثلاً: سند الحديث (6672): "حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ: لِابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ" (البخاري، 1422هـ، 136/8)، قال العيني فيه: "وَقد مرت بِهَذَا السَّنَد فِي تَفْسِير سُورَة الْكَهْف، وَمَرَّتْ أَيْضا فِي كتاب الْعلم فِي: بَاب الْخُرُوج فِي طلب الْعلم". (العيني، (د.ت)، 192/23).

المبحث الثالث: الأحاديث التي أوردها في الصحيح مناقشةً للاحتجاج ومنهجه فيها.

والأحاديث المناقشة للاحتجاج، يقصد بها: الأحاديث المعلقة والموقوفة والمنقطعة التي أوردها الإمام البخاري في صحيحه. فإذا كانت الأحاديث المتصلة هي للاحتجاج، فإذن فالأحاديث الأخرى التي ذكرها في صحيحه مناقشة للاحتجاج.

وهذه الأنواع الثلاثة من الأحاديث وفقاً لطبيعة سندها: المعلقة، والموقوفة، والمنقطعة. موجودة في كتاب الأيمان والنذور في صحيح البخاري. وسأقوم بدراستها في المطالب التالية.

المطلب الأول: الأحاديث المعلقة في كتاب الأيمان والنذورومنهجه فيها.

وتعريفها: مَا يكون الْحَذف من مُبْتَدأ السَّنَد، ويعزى الحَدِيث إِلَى من فَوْقه، وَاحِدًا أو أَكثر على التوالي، وَالْأَكْثَر أَعم من أَن يكون كل السَّنَد أَو بعضه. (القاري، د.ت، ص391).

وبعد الاطلاع والبحث، وجدت عدد الأحاديث المعلقة التي أخرجها الإمام البخاري في كتاب الايمان والنذور بصحيحه (صحيح البخاري)، هي أحد عشر حديثاً:

الحديث الأول: "وَقَالَ سَعْدٌ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ»". (البخاري، 1422هـ، 128/8).

الحديث الثاني: "وَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: "قَالَ أَبُو بَكْرٍ، عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ: «لاَهَا اللَّهِ إِذًا» يُقَالُ: وَاللَّهِ وَبِاللَّهِ وَتَاللَّهِ ". (البخاري، 1422هـ، 128/8).

الحديث الثالث: "قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالعُزَّى فَلْيَقُلْ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " وَلَمْ يَنْسُبْهُ إِلَى الكُفْرِ". (البخاري، 1422هـ، 133/8).

الحديث الرابع: "قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَوَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَتُحَدِّثَنِّي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ فِي الرُّؤْيَا، قَالَ: «لاَ تُقْسِمْ»". (البخاري، 1422هـ، 133/8).

الحديث الخامس: "قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ»". (البخاري، 1422هـ، 134/8).

الحديث السادس: "قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: "عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: يَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، لاَ وَعِزَّتِكَ لاَ أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا ". (البخاري، 1422هـ، 134/8).

الحديث السابع: "قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: "قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " قَالَ اللَّهُ: لَكَ ذَلِكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ" وَقَالَ أَيُّوبُ: «وَعِزَّتِكَ لاَ غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ»" (البخاري، 1422هـ، 134/8).

الحديث الثامن: وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَفْضَلُ الكَلاَمِ أَرْبَعٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ، وَلاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ " (البخاري، 1422هـ، 139/8).

الحديث التاسع: "قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ: {تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ} [آل عمران: 64]". (البخاري، 1422هـ، 139/8).

الحديث العاشر: "وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَالَ عُمَرُ، لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَصَبْتُ أَرْضًا لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ مِنْهُ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَّسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا». وَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ، لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَحَبُّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءَ، لِحَائِطٍ لَهُ، مُسْتَقْبِلَةِ المَسْجِدِ". (البخاري، 1422هـ، 139/8).

الحديث الحادي عشر: ورقمه 6625: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ، لَأَنْ يَلِجَّ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ، آثَمُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ الَّتِي افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ»". (البخاري، 1422هـ، 128/8).

ويكمن منهج الإمام البخاري في الأحاديث المعلقة في كتاب الأيمان والنذور، هي ما يلي:

1- جميع الأحاديث المعلقة في كتاب الأيمان والنذور تكون ملتصقة بالأبواب إلا حديث واحد ورقمه 6625. والحديث علقه لسبب خاص به؛ فهو يشترك بطرف الحديث الذي قبله (6624) كما أخرجه الإمام البخاري: "حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (ينظر: البخاري، 1422هـ، 128/8).

واكتشفت هذا الأمر، بعد أن نظرت إلى صحيح مسلم فوجدت الحديث الذي أخرجه الإمام البخاري ورقمه (6625) نفسه لكن بسنده في صحيح مسلم. فأخرج الإمام مسلم بحديث رقمه (1655): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ. قَالَ: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ. فذكر مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ(وَاللَّهِ! لَأَنْ يَلَجَّ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ، آثَمُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يعطي كفارته التي فرض الله)" (مسلم، 1955م،276/3). أما سبب تعليق الإمام البخاري لهذا الحديث فسأجيب عنه في النقطة التالية.

2- الحديث الذي رقمه (6625) جاء في أواخر الباب الأول، وبعده جاء حديث آخر يحمل نفس المعنى، ولكنه مسند يختلف عنه في بعض الألفاظ فقط، وهذا يشير على تعليقه الحديث لضعف أو علة وقعت في سنده، إذ إنّه لم يذكر الحديث مرة أخرى بسنده في مكان آخر.

وهذا يقود إلى معرفة السبب، فوجدت أن الإمام مسلم أخرج الحديث في صحيحه برقم (1655) وسنده "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ. قَالَ: هذا ما حدثنا أبو هريرة" (ينظر: مسلم، 1955م،276/3). والإمام البخاري أخرج لشيخه محمد بن رافع (ينظر: البخاري، 1422هـ، 185/3)، وأخرج لعبد الرازق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة (ينظر: البخاري، 1422هـ، 17/1). لكنه لم يخرج في صحيحه "محمد بن رافع حدثنا أو عن عبد الرازق"، وهذه هي العلة التي بسببها علق الإمام البخاري الحديث، وهي علّة في الاتصال.

3- قصد الإمام البخاري من الأحاديث المعلقة كشرح لترجمة الباب، ولم يضعها كدليل للاحتجاج. مثال: الباب الثاني عشر "بَابُ الحَلِفِ بِعِزَّةِ اللهِ وَصِفَاتِهِ وَكَلِمَاتِهِ" حيث ذكر ثلاثة أحاديث معلقة بعد ترجمة الباب، وهم: قول لابن عباس، وأبو هريرة، وأبو سعيد. (البخاري، 1422هـ، 134/8).

4- بعض الأحاديث المعلقة التي أوردها الإمام البخاري في كتاب الأيمان والنذور أوردها مسندة في كتب أخرى من صحيحه، مثل: حديث عمر للنبي -صلى الله عليه وسلم-: "أَصَبْتُ أَرْضًا لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ مِنْهُ" فقد جاء هذا الحديث في كتاب الأيمان والنذور معلقاً، ولكن هذا الحديث ذكره البخاري مسنداً في كتاب الوصايا. (ينظر: البخاري، 1422هـ، 12/4).

وهي موجودة في خمسة معلقات فقط، سأذكرها باختصار: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ»، و«لاَهَا اللَّهِ إِذًا»، و«أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ»، و"كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺإِلَى هِرَقْلَ"، و«إِنْ شِئْتَ حَبَّسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا».

5- بعض الأحاديث المعلقة التي أوردها البخاري في كتاب الأيمان والنذور في صحيحه، جاءت مسندة في مصنفات أخرى، مثل: حديث النَّبِيُّ ﷺ: "أَفْضَلُ الكَلاَمِ أَرْبَعٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ، وَلاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ" جاء في كتاب الأيمان والنذور معلقاً، ولمنه جاء مسنداً في مصنف ابن أبي شيبة. (ينظر: ابن أبي شيبة، 1409هـ، 110/6).

6- علق الإمام البخاري حديثاً ذكره مسندا في مكان آخر في صحيحه، وهو من الطوال؛ بسبب اهتمامه بذكر الشاهد فيه، وليس لسبب ضعف منه. وهو في حالة واحدة فقط، وهي: "قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: 64]". (البخاري، 1422هـ، 139/8).

7- عندما يستخدم الإمام البخاري حديثاً ليجعله ترجمة لإحدى الأبواب، فإنه يعلقه. مثل: الباب الثاني "بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَايْمُ اللهِ" (البخاري، 1422هـ، 128/8).

المطلب الثاني: الأحاديث الموقوفة في كتاب الأيمان والنذورومنهجه فيها

الأحاديث الموقوفة: هي ما يروى عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ونحوها، فيوقفه عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ. (القزويني، 2005م، ص99)

وبعد الاطلاع والبحث، وجدت عدد الأحاديث الموقوفة التي أخرجها الإمام البخاري في كتاب الايمان والنذور بصحيحه (صحيح البخاري)، هي خمسة أحاديث:

الحديث الأول: ورقمه (6621): "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمْ يَكُنْ يَحْنَثُ فِي يَمِينٍ قَطُّ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ كَفَّارَةَ اليَمِينِ، وَقَالَ: «لاَ أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتُ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي»". (البخاري، 1422هـ، 127/8).

الحديث الثاني: ورقمه (6660): "قَالَ سُلَيْمَانُ، فِي حَدِيثِهِ: فَمَرَّ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ عَبْدُ اللَّهِ؟ قَالُوا لَهُ، فَقَالَ الأَشْعَثُ: نَزَلَتْ فِيَّ وَفِي صَاحِبٍ لِي، فِي بِئْرٍ كَانَتْ بَيْنَنَا". (البخاري، 1422هـ، 134/8).

الحديث الثالث: ورقمه (6663): "حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: 225] قَالَ: قَالَتْ: "أُنْزِلَتْ فِي قَوْلِهِ: لاَ وَاللَّهِ، بَلَى وَاللَّهِ"". (البخاري، 1422هـ، 135/8).

الحديث الرابع: ورقمه (6687): "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ خُبْزِ بُرٍّ مَأْدُومٍ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ» وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ: بِهَذَا". (البخاري، 1422هـ، 139/8).

الحديث الخامس: "أَمَرَ ابْنُ عُمَرَ، امْرَأَةً، جَعَلَتْ أُمُّهَا عَلَى نَفْسِهَا صَلاَةً بِقُبَاءٍ، فَقَالَ: «صَلِّي عَنْهَا» وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، نَحْوَهُ". (البخاري، 1422هـ، 142/8).

ويكمن منهج الإمام البخاري في الأحاديث الموقوفة في كتاب الأيمان والنذور، هي ما يلي:

1- يدرج الإمام البخاري الحديث الموقوف بعد الآيات أو بعد الحديث المرفوع من أجل أن يشرح الآية أو الحديث المرفوع الذي سبقه، وهذا في جميع الحالات إلا حديث رقم (6687) فإنه جاء بعد ترجمة باب "إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَأْتَدِمَ فَأَكَلَ تَمْرًا بِخُبْزٍ وَمَا يَكُونُ مِنَ الْأُدْمِ" مباشرة.

ومن اللطائف: أن الحديثان ورقمهما (6621) و(6663) جاءا بعد آية قرآنية، وكلاهما موقوفان على سيدتنا عائشة –رضي الله عنها-، أما الحديثان الباقيان فقد جاءا بعد حديث مسند مباشرة.

2- يقدم الإمام البخاري الحديث الموقوف على غيرها من الأحاديث المرفوعة في الباب. مثال: الحديث رقم (6621) في الباب الأول.

3- أحياناً يذكر الإمام البخاري الحديث الموقوف بأكثر من سند، وعادة السند الثاني الذي يأتي بعد الحديث يكون أكثر اتصالاً من السند الأول. مثال: الحديث رقم (6687).

4- جميع الأحاديث الموقوفة مسندة إلا حديثين مقطوعين، وهما:

حديث: "قَالَ سُلَيْمَانُ، فِي حَدِيثِهِ: فَمَرَّ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ عَبْدُ اللَّهِ؟ قَالُوا لَهُ، فَقَالَ الأَشْعَثُ: نَزَلَتْ فِيَّ وَفِي صَاحِبٍ لِي، فِي بِئْرٍ كَانَتْ بَيْنَنَا". (البخاري، 1422هـ، 134/8).

وحديث: "أَمَرَ ابْنُ عُمَرَ، امْرَأَةً، جَعَلَتْ أُمُّهَا عَلَى نَفْسِهَا صَلاَةً بِقُبَاءٍ، فَقَالَ: «صَلِّي عَنْهَا» وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، نَحْوَهُ". (البخاري، 1422هـ، 142/8)

وكلاهما ليسا لهما رواية أخرى في "صحيح البخاري"، فقطع سندهما هو لضعفهما أو لعلة في مسندهما، ولكن الإمام البخاري ذكرهما في صحيحهما من باب زيادة الطرق على الأحاديث المعنعنة التي سبقتهما، فالأول لزيادة الطرق عن عبد الله بن مسعود –ﷺ-، والثاني لزيادة الطرق عن الصحابي عبد الله بن عمر –ﷺ-، ولتأكيد معنى الحديث الذي سبقه بضرورة الوفاء بالنذر ولو نَذره في كفره أو كان ميتاً.

5- جميع الأحاديث الموقوفة المسندة في كتاب الأيمان والنذور موقوفة على سيدتنا عائشة –رضي الله عنها-. وكلها فيها عنعنة، إلا أنها متعددة الطرق ووردت بأسانيد أخرى في مواطن أخرى في صحيح البخاري.

المطلب الثالث: الأحاديث المقطوعة في كتاب الأيمان والنذور ومنهجه فيها:

تعريفه: "ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم وأفعالهم". (القزويني، 2005م، ص100)

وبعد الاطلاع والبحث، وجدت عدد الأحاديث المقطوعة التي أخرجها الإمام البخاري في كتاب الايمان والنذور بصحيحه (صحيح البخاري)، هو حديث واحد فقط، وهو قول تفسير لمجاهد.

- قَالَ مُجَاهِدٌ: {كَلِمَةُ التَّقْوَى} [الفتح: 26]: «لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». (البخاري، 1422هـ، 138/8)

ويكمن منهج الإمام البخاري في الحديث المقطوع الذي أخرجه في كتاب الأيمان والنذور، هو ما يلي:

1- الحديث المقطوع يكون ملتصق بالأبواب، ولكنه لا يأتي مباشرةً بعد الباب، بيد أنه يأتي بعد الأحاديث المعلقة التي تأتي بعد عنوان الباب أو الترجمة.

2- أن يكون قول التابعي مفسر لآية.

3- أن تكون مكملة لفكرة الباب داعمة له، كباب والله لا أتكلم اليوم فصلى أو قرأ أو سبح أو كبر أو هلل. عرض الإمام البخاري بعدها معنى التسبيح والتكبير بحديث معلق للنبي -صلى الله عليه وسلم-، وعرض الإمام البخاري بعد ذلك معنى التهليل بتفسير التابعي للآية بقوله "كلمة التقوى: لا إله الا الله".

4- يلاحظ أن سند قول التابعي مقطوع، إذ إنّ مقصد الإمام البخاري هو أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- المسندة.

المبحث الرابع: الأحاديث المرفوعة معنعنة السند في كتاب الأيمان والنذورومنهجه فيها

ويقصد بالأحاديث معنعنة السند: "هي أحاديث مُسْنَدَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ النَّقْلِ، إِذَا عُرِفَ أَنَّ النَّاقِلَ أَدْرَكَ الْمَنْقُولَ عَنْهُ إِدْرَاكًا بَيِّنًا، وَلَمْ يَكُنْ مِمَّنْ عُرِفَ بِالتَّدْلِيسِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ سَمَاعًا" (الداني، 2004م، ص10).

ومشكلة الأحاديث المعنعنة، هو الخوف من العنعنة التي تحمل في طياتها الانقطاع؛ لذلك وضعتها في مبحث مستقل، فظاهرها يفيد بمناقشة الاحتجاج، ولكن هل حقيقتها كذلك؟ أم حقيقتها تفيد الاتصال والاحتجاج؟

مثال على الأحاديث معنعنة السند التي أخرجها الإمام البخاري في كتاب الأيمان والنذور في صحيحه: "حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غَيْلاَنَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ أَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لاَ أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ» قَالَ: ثُمَّ لَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ نَلْبَثَ، ثُمَّ أُتِيَ بِثَلاَثِ ذَوْدٍ غُرِّ الذُّرَى، فَحَمَلَنَا عَلَيْهَا، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قُلْنَا، أَوْ قَالَ بَعْضُنَا: وَاللَّهِ لاَ يُبَارِكُ لَنَا، أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ فَحَلَفَ أَنْ لاَ يَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلَنَا، فَارْجِعُوا بِنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَنُذَكِّرُهُ، فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ: " مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ، بَلِ اللَّهُ حَمَلَكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لاَ أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا كَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ - أَوْ: أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي -". (البخاري، 1422هـ، 128/8).

ودراسة هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: عدد الأحاديث المرفوعة معنعنة السند التي أخرجها الإمام البخاري احتجاجاً في كتاب الأيمان والنذور بصحيحه

وبعد الاطلاع والبحث، وجدت عدد الأحاديث معنعنة السند التي أخرجها الإمام البخاري في كتاب الايمان والنذور بصحيحه (صحيح البخاري)، هي اثنان وسبعون حديثاً: حديث رقم 6623، وحديث رقم 6624، وحديث رقم 6626، وحديث رقم 6627، وحديث رقم 6628، وحديث رقم 6629، وحديث رقم 6630، وحديث رقم 6631، وحديث رقم 6633، وحديث رقم 6635، وحديث رقم 6636، وحديث رقم 6637، وحديث رقم 6638، وحديث رقم 6640، وحديث رقم 6641، وحديث رقم 6642، وحديث رقم 6643، وحديث رقم 6644، وحديث رقم 6645، وحديث رقم 6646، وحديث رقم 6647، وحديث رقم 6649، وحديث رقم 6650، وحديث رقم 6651، وحديث رقم 6651، وحديث رقم 6652، وحديث رقم 6654، وحديث رقم 6656، وحديث رقم 6657، وحديث رقم 6658، وحديث رقم 6659، وحديث رقم 6661، وحديث رقم 6664، وحديث رقم 6665، وحديث رقم 6666، وحديث رقم 6667، وحديث رقم 6668، وحديث رقم 6669، وحديث رقم 6670، وحديث رقم 6671، وحديث رقم 6673، وحديث رقم 6674، وحديث رقم 6675، وحديث رقم 6676، وحديث رقم 6677، وحديث رقم 6678، وحديث رقم 6679، وحديث رقم 6680، وحديث رقم 6681، وحديث رقم 6682، وحديث رقم 6683، وحديث رقم 6684، وحديث رقم 6685، وحديث رقم 6686، وحديث رقم 6688، وحديث رقم 6690، وحديث رقم 6691، وحديث رقم 6693، وحديث رقم 6694، وحديث رقم 6695، وحديث رقم 6696، وحديث رقم 6697، وحديث رقم 6698، وحديث رقم 6699، وحديث رقم 6700، وحديث رقم 6701، وحديث رقم 6702، وحديث رقم 6703، وحديث رقم 6704، وحديث رقم 6706، وحديث رقم 6707. (ينظر: البخاري، 1422هـ، 127/8-143).

المطلب الثاني: منهج الإمام البخاري في الأحاديث المرفوعة معنعنة السند التي احتجاجاً في كتاب الأيمان والنذور بصحيحه

ويكمن منهج الإمام البخاري فيها على ما يلي:

1- الأحاديث (معنعنة السند) التي أخرجها البخاري في كتاب الأيمان والنذور في صحيحه، كانت موجودة في كل الأبواب، إلا في بابينِ: الباب الثامن "باب لا يقول ما شاء الله وشئت"، والباب الثالث والعشرين "باب النية في الإيمان".

وأعلى عدد لها كان ستة عشر حديثاً في الباب الثالث "باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم"، وأقلها عدداً كان حديثاً واحداً ذكرت في تسعة أبواب من الكتاب: الباب الثاني، والباب الخامس، والباب السادس، والباب السابع، والباب العاشرة، والباب الثالث عشر، والباب الرابع عشر، والباب العشرين، والباب الخامس ،والعشرين.

2- هناك أبواب كاملة في كتاب الأيمان والنذور ذكر فيها البخاري فقط الحديث المعنعن، سواء أكان حديثاً واحداً كما ذكرت قبل قليل، أو أكثر من حديث كما جاء في الباب الواحد والثلاثون "باب النذر فيما لا يملك وفي المعصية" الذي ذكر فيه خمسة أحاديث جميعها معنعنة.

3- يذكر الإمام البخاري بعد الحديث المعنعن سنداً آخر للحديث ولكنه معلق، ولكن ليس في كل الأحاديث المعنعنة إنما في بعضها، مثل: حديث رقم 6647، حيث ذكر الإمام البخاري سند الحديث: "حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: قَالَ سَالِمٌ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: سَمِعْتُ عُمَرَ"، ثم أتبعها في آخر الحديث: "عُقَيْلٌ وَالزُّبَيْدِيُّ وَإِسْحَاقُ الْكَلْبِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ وَمَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ عُمَرَ" (البخاري، 1422هـ، 132/8). وسبب ذلك؛ لأجل تقوية الاسناد الأول للحديث، من خلال متابعتها بطرق أخرى للحديث.

4- يذكر الإمام البخاري سنداً في الحديث المعنعن ثم يُحَول إلى سند آخر مستخدماً إشارة التحويل (ح)، فيأتي بسند أكثر اتصالاً وقوة من سند الحديث الأول ثم يأتي بعد ذلك بالحديث، وقد استخدم التحويل في كتاب الأيمان والنذور في ثلاثة أحاديث فقط، وهم: حديث رقم 6654، وحديث رقم 6662، وحديث رقم 6679.

من الملاحظ أن البخاري لم يستخدم التحويل إلا في أحاديث مناقشة الاحتجاج أو المعنعنة فقط في كتابه الأيمان والنذور.

5- يذكر الإمام البخاري في بعض الأحاديث ذات الإسناد المعنعن في كتاب الأيمان والنذور، إسناداً آخر لها يكون متصلاً بأدوات التحديث في مكان آخر من صحيحه، مثل: الحديث الذي أخرجه الإمام البخاري ورقمه 6624: "حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ

هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ»" (البخاري، 1422هـ، 131/8).

ولكن هذا الحديث روي متصلاً في كتاب الجمعة، باب الجمعة، وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه ورقمه 876: "حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمُزَ الأَعْرَجَ، مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ الحَارِثِ، حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ)". (البخاري، 1422هـ، 2/2).

6- يذكر الإمام البخاري أحاديث تبدو في ظاهر الأمر ليست ذات علاقة في الموضوع، ولكن إذا حاولت استنباط منهجه، وجدت العلاقة التي تربطها بالموضوع، مثال: الحديث الذي أخرجه الإمام البخاري ورقمه (6669): "مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللهُ وَسَقَاهُ" (البخاري، 1422هـ، 136/8). والرابط بينها وبين الموضوع، أن من حلف على نفسه أن يصوم لكنه أكل أو شرب ناسياً، فلا حرج من إتمام الصيام.

7- روى الإمام البخاري في الحديث الذي رقمه (6681) للمسيب بن حزن –ﷺ-، الذي ليس له إلا راوي واحد وهو ابنه سعيد.

وهذا يبطل الْقَاعِدَة القائلة: "بِأَن شَرط البُخَارِيّ أَن لَا يروي عَن شخص حَتَّى يكون لَهُ راويان" (العيني، (د.ت)، 199/23).. إلا إذا كان قصد الإمام البخاري أن يروي عن التابعي راويان وأكثر، فهذا موجود في كتابه الأيمان والنذور.

8- كان الإمام البخاري يضع بعض التعليقات على الحديث الذي يذكره؛ ليبن على مقصده من ذكر الحديث. مثال: ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه بحديث رقمه (6658): "حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: "قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ: تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ " قَالَ إِبْرَاهِيمُ: «وَكَانَ أَصْحَابُنَا يَنْهَوْنَا - وَنَحْنُ غِلْمَانٌ - أَنْ نَحْلِفَ بِالشَّهَادَةِ وَالعَهْدِ»" (البخاري، 1422هـ، 139/8).

ومقصد الإمام البخاري كما يرى ابن بطال: "قصد البخاري من هذا الحديث إلى قول إبراهيم: وكان أصحابنا ينهوننا ونحن غلمان أن نحلف بالشهادة والعهد يريد: أشهد الله، وعلى عهد الله فدل نهيهم عن الحلف بذلك أنهما يمينان مغلظان، ووجه النهى عنهما - والله أعلم - أن قوله: أشهد بالله" (ابن بطال،2003م، 112/6).

9- ترتيب الإمام البخاري الأحاديث في الباب الواحد، له معنى ومقصد لم يصرح به، وهذا يظهر من استنباطات الشارحين لصحيح البخاري. مثل: استنباطهم للباب الأخير في كتاب الأيمان والنذور "بَابٌ: هَلْ يَدْخُلُ فِي الْأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ الْأَرْضُ وَالْغَنَمُ وَالزُّرُوعُ وَالْأَمْتِعَةُ"

فقد استنبط ابن الملهب أن البخاري أراد أن يبين أن المال يقع على كل متملك، واستنبط ابن بطال إنما أراد الإمام البخاري الرد على أبي حنيفة الذي يقول إن من حلف أو نذر أن يتصدق بمال كله، فإنه لا يقع يمينه ولا نذره من الأموال إلا على ما فيه الزكاة خاصة، وعند مالك ومن تبعه تقع يمينه على جميع ما يقع عليه اسم مال، وأحاديث هذا الباب تشهد لقول مالك. (ينظر: ابن بطال،2003م، 6/166-167).

10- الأسماء المبهمة في الأسانيد المعنعنة في كتاب الأيمان النذور يعرضها الإمام البخاري يبينها الإمام البخاري في أسانيد أخرى في صحيحه. مثل: الراوي "معاوية" و"يحيى" في سند حديث رقم6626: "حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ يَعْنِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ" (البخاري، 1422هـ، 8/128).

يتضح عند البحث عنه في صحيح البخاري أن "معاوية" هو معاوية بن سلام، و"يحيى" هو "يحيى ابن أبي كثير"، كما جاء في حديث "حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدْ أُحْصِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَحَلَقَ رَأْسَهُ" (البخاري، 1422هـ، 3/9).

11- وصلة التحديث بين راويين تكون في بعض أسانيد كتاب الأيمان والنذور معنعنة، ولكنها محدثة في أسانيد أخرى في صحيح البخاري. مثل: حديث رقم 6627: "حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ" (البخاري، 1422هـ، 8/128). لكن في حديث آخر في صحيحه بكتاب الإيمان ورقمه 49 أخرجه بوصلة التحديث "حدثنا": "أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ" (البخاري، 1422هـ، 1/19).

12- وردت أحاديث معنعنة لكن حقيقتها اتصال بين راويين، وأكبر مثال على ذلك: "سالم عن ابن عمر" (البخاري، 1422هـ، 8/128)، فقد وردت أيضاً في سند آخر بكتاب الأيمان والنذور: "قَالَ سَالِمٌ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ" (البخاري، 1422هـ، 8/132). مع أن سالم هو ابن عبد الله بن عمر فمهما كانت أداة التحديث (عن) أو (حدثني) أو (قال) فحقيقتها الاتصال؛ لأنها بين ابن ثقة يروي عن والده الثقة.

13- يحرص الإمام البخاري في الأحاديث التي يغلب عليها السند المعنعن أن يكون على مدار واحد، مثلاً: مدار حديث "سئل النبي أي الناس خير؟" (البخاري، 1422هـ، 128/8) فمداره كوفي (أي: جميع رواة الحديث من الكوفة). وكذلك مدار حديث "مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ" (البخاري، 1422هـ، 142/8) فمداره مديني. والسبب يعود –والله أعلم- ليقطع شبهة التدليس في السند المعنعن. ويتضح هذا المقصد عند النظر في الأحاديث التي يغلب على سندها أداة التحديث فلا يعتني بإخراجها من مدار بلد واحد كثيراً. مثاله سند حديث رقمه 6664: "حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا زُرَارَةُ بْنُ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ" (البخاري، 1422هـ، 135/8). فخلاد بن يحيى من مكة، أما مسعر من الكوفة، وزرارة من البصرة.

14- عندما يخرج الإمام البخاري حديثاً عن راو ثقة حافظ لكنه يدلس في كتاب الأيمان والنذور، فإن من يروي عنهم الراوي لابد أن يكونوا ثقات من بلده بنفس الفترة الزمنية التي عاش بها؛ لينتفي عنه التدليس. مثال: الأعمش، فقد روى الإمام البخاري عنه ثلاثة أسانيد في كتاب الأيمان والنذور وهم: الأول: "حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمَعْرُورِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: «انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ" (البخاري، 1422هـ، 130/8)، والثاني: "حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ" (البخاري، 1422هـ، 137/8)، والثالث: "حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَلِمَةً وَقُلْتُ أُخْرَى: «مَنْ مَاتَ يَجْعَلُ لِلهِ نِدًّا أُدْخِلَ النَّارَ" (البخاري، 1422هـ، 139/8).

فرواة الأعمش في كتاب الأيمان والنذور بصحيح البخاري هما اثنان: "المعرور" ويقصد به: المعرور بن سويد، ثقة عاصر الأعمش في الكوفة، و"أبي وائل" أو "شقيق" وهو شقيق بن سلمة ويكنى بأبي وائل مولى الصحابي عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه- وهو كوفي ثقة عاصر الأعمش.

خلاصة المبحث: فبعد الدراسة والتدقيق يتضح أن جميع الأحاديث المعنعنة المرفوعة في كتاب الأيمان والنذور هي متصلة تفيد الاحتجاج، وقد كان يحتج بها الإمام البخاري من خلال ترتيبها بطريقة تفيد الاستدلال، أو بإدراج بعض التعليقات بعد إخراجه للحديث.

وفي نهاية الدراسة أقدم لكم صورة بيانية توضيحية لمدى استخدام الإمام البخاري للأحاديث المسندة المتصلة بأداة التحديث، والأحاديث المعنعنة، والأحاديث المعلقة، والموقوفة، والمقطوعة، في كتابه الأيمان والنذور كما هو موضح في الصورة (2):

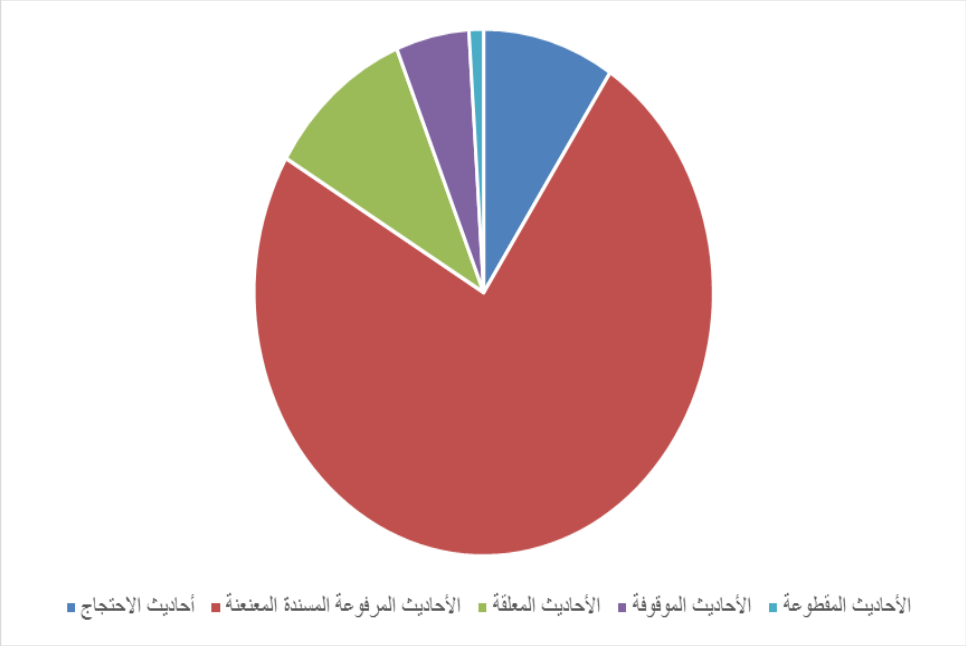

صورة (2)

الخاتمة:

بعد أن تم البحث والحمد لله، أرجو أن يكون هذا البحث مفيداً استطعت من خلالها أن أقدم فكرةً وافيةً عن منهج الإمام البخاري في كتاب الأيمان والنذور.

أما النتائج:

1- أنواع الترجمة في كتاب الأيمان والأيمان والنذور في صحيح البخاري البالغة ثلاث وثلاثون ترجمةً أو باباً، ظاهرة واستنباطية، والظاهرة هناك منها الترجمة بآيات قرآنية وتبلغ أربعة تراجم، والترجمة بصيغة خبرية وتبلغ سبعة عشر ترجمة، والترجمة بصيغة الاستفهام وهي ترجمتين، والترجمة بصيغة الأمر وهي موجودة في ثلاثة أبواب، الترجمة من خلال اقتباسها من حديث الباب وتبلغ أربعة تراجم.

2- الترجمة الاستنباطية في كتاب الأيمان والنذور في صحيحه، وتبلغ خمسة تراجم، وليس لها منهج محدد يربط جميع التراجم الخمسة، ولكن لكل منها منهجه، وأحياناً تتشابه بعض التراجم الاستنباطية في منهج ما.

3- الترجمة الخبرية هي أكثر أنواع التراجم استخداماً عند البخاري في كتاب الأيمان والنذور.

4- منهج البخاري في الأحاديث التي أخرجها البخاري احتجاجاً، أحياناً يختصر البخاري حديث الاحتجاج متناً لأنه لا يريد ذكره كاملاً، بل يريد ذكر موطن الشاهد فيه، وأحياناً يكون حديث الاحتجاج عالي السند فيقدم على غيره من الأحاديث المعنعنة النازلة.

5- منهج البخاري في الأحاديث المسندة المعنعنة، أكثر البخاري من ذكرها في كتاب الأيمان والنذور لدرجة أنها بلغت اثنان وسبعون حديثاً، وجميعها متصلة تفيد الاحتجاج، وقد كان يحتج بها الإمام البخاري من خلال ترتيبها بطريقة تفيد الاستدلال، أو بإدراج بعض التعليقات بعد إخراجه للحديث.

6- ذكر البخاري بعض الأحاديث المعلقة والموقوفة والمقطوعة، ولكنها قليلةجداً بالمقارنة ما ذكره من الأحاديث المسندة المرفوعة.

وأما التوصيات:

1- عمل أبحاث ودراسات تتعلق في منهج كل كتاب من صحيح البخاري، للإمام بجمع منهج البخاري بطريقة صحيحة، دون أي مغالطات أو اهمال أي شيء.

2- عمل دراسة مخصصة عن الأحاديث المعنعنة في جميع منهج البخاري، لفهم منهجها والكشف عن اتصالها.

المراجع والمصادر

- القرآن الكريم.

- البخاري، محمد بن إسماعيل (د.ت). **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه و أيامه**. (تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر). دار طوق النجاة.

- البصري، عبد الله بن سالم (د.ت). **ضياء الساري في مسالك أبواب البخاري**. دار النوادر: قطر.

- ابن بطال، علي بن خلف (2003م). **شرح صحيح البخاري لابن بطال**. (تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم). مكتبة الرشد.

- البغدادي، أحمد بن علي (2002م). **تاريخ بغداد**. (تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف). دار الغرب الإسلامي.

- ابن جماعة، بدر الدين (1984). **مناسبات تراجم البخاري**. (تحقيق: محمد إسحاق السلفي). الدار السلفية: الهند.

- ابن حجر، أحمد بن علي (د.ت). **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. دار المعرفة.

- الداني، عثمان بن سعيد (2004م). **كتاب في علم الحديث**. مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

- السبتي، محمد بن رشيد (2008). **ترجمان التراجم على أبواب صحيح البخاري**. (تحقيق: د. محمد بن زين الدين العابدين). دار الكتب العلمية: بيروت.

- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد (د.ت). **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**. (تحقيق: كمال يوسف الحوت). مكتبة الرشد.

- ابن الصلاح، عثمان بن الصلاح والبلقيني، عمر بن رسلان (د.ت). **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**. (تحقيق: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)). دار المعارف.

- العيني، محمود بن أحمد (د.ت). **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**. دار إحياء التراث العربي.

- فرمان، د. مرسل وأنور الحق (2022). **قول الإمام البخاري "وقال بعض الناس": دراسة تحليلية في ضوء تراجم أبواب البخاري**. مجلة الضحى. إسلام آباد. 3(1).

- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد (2008). **القاموس المحيط**. دار الحديث: القاهرة.
- القاري، علي بن (سلطان) محمد (د.ت). **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**. (تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم). دار الأرقم.
- القزويني، عمر بن علي (2005م). **مشيخة القزويني**. (تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري). دار البشائر الإسلامية.
- الكاندهلوي، محمد زكريا (2012). **الأبواب والتراجم لصحيح البخاري**. (تحقيق: د. ولي الدين بن تقي الدين الندوي). دار البشائر الإسلامية للطباعة: بيروت.
- الكلاباذي، أحمد بن محمد (د.ت). **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه**. (تحقيق: عبد الله الليثي). دار المعرفة.
- الهندي، خالد بن مرغوب (2010م). **تراجم صحيح البخاري**، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية.
- عتر، نور الدين محمد (1985م). **الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح**. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية. الكويت. 1(4).
- مسلم، مسلم بن الحجاج (1955م). **صحيح مسلم**. (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي). مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- مصطفى، إبراهيم وآخرون (د.ت). **المعجم الوسيط**. دار الدعوة.
- ابن المنير، أحمد بن محمد (د.ت). **المتواري على تراجم أبواب البخاري**. (تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد). مكتبة المعلا.

Resources and References

- The Holy Quran.
- Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail (d. t). *Al-Jami` al-Musnad al-Sahih, a summary of the affairs of the Messenger of God, may God bless him and grant him peace, his Sunnahs and his days*. (Investigated by: Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser). Lifebuoy House.
- Al-Basri, Abdullah bin Salem (d. T.). *Diya al-Sari in Masalik Abu al-Bukhari*. Dar Al-Nawader: Qatar.
- Ibn Battal, Ali bin Khalaf (2003). *Explanation of Sahih Al-Bukhari by Ibn Battal.* (Investigation: Abu Tamim Yasser bin Ibrahim). Al Rushd Library.
- Al-Baghdadi, Ahmed bin Ali (2002). *History of Baghdad*. (Investigated by: Dr. Bashar Awad Marouf). House of the Islamic West.
- Ibn Jamaa, Badr al-Din (1984). *Occasions of Bukhari's biographies*. (Investigated by: Muhammad Ishaq Al-Salafi). Dar Al-Salafiyyah: India.
- Ibn Hajar, Ahmed bin Ali (d.t). *Fath al-Bari, explanation of Sahih al-Bukhari*. House of knowledge.
- Al-Dani, Othman bin Saeed (2004). *A book on hadith science. Manuscript published in the free Jami' al-Kalam program of the Islamic Network website*.

- Al-Sabti, Muhammad bin Rashid (2008). *Translator of biographies on the chapters of Sahih Al-Bukhari*. (Investigation: Dr. Muhammad bin Zain al-Din al-Abidin). Library science, Beirut.
- Ibn Abi Shaybah, Abdullah bin Muhammad (d.t). *The book is classified in hadiths and narrations*. (Investigated by: Kamal Youssef Al-Hout). Al Rushd Library.
- Ibn Al-Salah, Othman bin Al-Salah and Al-Balqini, Omar bin Raslan (d.t). *Introduction by Ibn al-Salah and the merits of terminology*. (Investigated by: Aisha Abdul Rahman (Bint Al-Shati)). Dar Al Maaref.
- Al-Aini, Mahmoud bin Ahmed (d. t). *Umdat Al-Qari, Explanation of Sahih Al-Bukhari*. Arab Heritage Revival House.
- Al-Fayrouzabadi, Majd al-Din Muhammad (2008). *Ocean dictionary*. Dar Al-Hadith: Cairo.
- Farman, Dr. Mursal and Anwarul Haq (2022). *Imam Al-Bukhari's saying "And some people said": An analytical study in light of the biographies of Al-Bukhari's chapters*. Al-Duhaa magazine. Islamabad. 3(1).
- Al-Qari, Ali bin (Sultan) Muhammad (d.t). *Explanation of elite thought in the terminology of Ahl al-Athar*. (Investigated by: Muhammad Nizar Tamim and Haitham Nizar Tamim). Dar Al-Arqam.
- Al-Qazwini, Omar bin Ali (2005). *Sheikhdom of Al-Qazwini*. (Investigation: Dr. Amer Hassan Sabry). Dar Al-Bashaer Islamic School.
- Al-Kandahlawi, Muhammad Zakaria (2012). *Chapters and translations of Sahih Al-Bukhari*. (Investigation: Dr. Wali al-Din bin Taqi al-Din al-Nadawi). Dar Al-Bashaer Islamic Printing: Beirut.
- Al-Kalabadhi, Ahmed bin Muhammad (d.t). *Guidance and guidance in knowing the trustworthy and trustworthy people whom Al-Bukhari included in his collection*. (Investigated by: Abdullah Al-Laithi). House of knowledge.
- Al-Hindi, Khalid bin Marghub (2010). *Translations of Sahih al-Bukhari*, research presented to the Al-Intisar Conference for the Two Sahihs held at the Faculty of Sharia at the University of Jordan.
- Attar, Nour al-Din Muhammad (1985). *Imam Al-Bukhari and the jurisprudence of translations in his Sahih collection*. Journal of Sharia and Islamic Studies. Kuwait. 1(4).
- Muslim, Muslim bin Al-Hajjaj (1955). *Sahih Muslim*. (Investigated by: Muhammad Fouad Abdel Baqi). Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners Press.
- Mustafa, Ibrahim and others (d.t). *Intermediate dictionary*. Dar Al-Dawa.
- Ibn Al-Munir, Ahmed bin Muhammad (d.t). *Hidden in the biographies of Bukhari's chapters*. (Investigated by: Salah al-Din Maqbool Ahmed). Al Mualla Library.

.